



## موقع اليورو في النظام النقدي الدولي وأثره على الإقتصاديات العربية د. شريط عابد أستاذ محاضر - جامعة ابن خلدون - تيارت

فكرة إنشاء وحدة نقدية أوروبية ليست وليدة إتفاقية ماستريخت، وإنما هي قديمة قدم المشاريع والخطط التي قدمت بشأن الوحدة النقدية الأوروبية . ومن هذه المشاريع نذكر خطة بار عام 1969 وخطة وارنر عام 1970 ومشروع ديستان-سميث عام 1978 ، وتم إنشاء وحدة النقد الحسابية الإيكو التي بدأ العمل بها عام 1979، وهي تمثل وحدة الموازنة العامة للإتحاد الأوروبي، ومكونة من سلة عملات دوله .  
لقد حل اليورو كوحدة نقدية فعلية محل الإيكو كوحدة نقد حسابية إبتداء من تاريخ الفاتح جانفي 1999 ليكون أشهر حدث إقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين.

اليورو ليس مجرد عملة تداول فقط، بل سيطرت على إستخدامه جملة من التحولات الإقتصادية والسياسية على المستويين الأوروبي والعالمي، ولن يقتصر تأثيره على الفضاء الأوروبي فقط، بل يتأثر العالم بأثره، وسوف يعكس التعامل باليورو على كافة الأسواق العالمية، نظرا للنقل الإقتصادي للإتحاد الأوروبي في الإقتصاد العالمي.

لقد وفر اليورو أمام الدول العربية على غرار دول العالم خيارا نقديا عالميا جديدا، سيساهم في الحد من هيمنة الدولار الأمريكي، وتتبع أهمية اليورو بالنسبة للدول العربية من أهمية علاقاتها الإقتصادية والتجارية والمالية مع الإتحاد الأوروبي. فكلما كان الارتباط الإقتصادي قويا زاد تأثير إقتصاد البلدان العربية بالتطورات والتغيرات في قيمة اليورو، سواء أنيا أو مستقبلا وعلى مجالات عدة: تجارية، مصرفية، حركة رأس المال، حركة العمالة، وعلى تجارة النفط.

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية نظرا لترابط العلاقات الإقتصادية بينهما في مجالي التجارة والاستثمارات، وهو يستوعب حاليا ما يقارب 35% من إجمالي صادرات الدول العربية إلى العالم، في حين يستحوذ على ما يقارب 45% من إجمالي وارداتها . وهي نسب مؤهلة للزيادة في ظل توجه العديد من الدول العربية إلى إبرام إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي سواء تعلق الأمر بالدول العربية من الضفة الجنوبية للمتوسط في إطار الشراكة الأورو-متوسطية، أو بالنسبة لدول الخليج في إطار المناطق التجارية.

إن المقولة الرئيسية التي تسعى الدراسة إلى اختبارها، تنطلق من فكرة وجود متغيرات دولية وإقليمية بعد سلسلة التصدعات المتتالية في بنية وهيكل وتركيبية العلاقات الإقتصادية الدولية، خاصة على المستوى النقدي والمالي، والتي تطرح مجموعة من الأسئلة البحثية التي يمكن بلورتها في إشكالية البحث من خلال السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي المنعكسات التي يفرضها وجود اليورو على النظام النقدي الدولي؟ وهل يستطيع الإقتصاد العربي توظيف إرتفاع سعر صرفه لتحسين وضع الموازين التجارية لدوله؟

هناك معطيات يجب الأخذ بها، واعتبارها فرضيات قد تمكننا من الإجابة على التساؤلات المطروحة، والاستعانة بها لحل إشكالية البحث، وتتلخص في الآتي :

- وجود قطبين تجاريين عملاقين متنافسين "أمريكا والاتحاد الأوروبي" والرغبة في توسيع هيمنتها التجارية الشاملة، وبالأخص في المنطقة العربية.
- وجود علاقات تجارية عربية-أوروبية قوية تستأثر بالنصيب الأعظم من أنماط التفاعلات الإقتصادية القائمة بين هاتين المجموعتين.

وجود هيكل للصادرات العربية تهيمن عليه المحروقات.

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة الوصول إليه، وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته. لذا فقد جمعت هذه الدراسة بين المنهج التاريخي في استعراض تجسيد فكرة إنشاء وحدة أوروبية نقدية، والمنهج الوصفي التحليلي في تبيان العلاقات التجارية والمالية بين المنطقة العربية والأمريكية والأوروبية، وكذا المنعكسات التي تواجه الإقتصاديات العربية، وذلك قصد تفسير الكثير من العلاقات والظواهر والمشكلات الاقتصادية المختلفة التي تواجه الإقتصاد العربي.

وقصد إعطاء حل لإشكالية البحث، اعتمدنا خطة بسيطة من ثلاثة محاور وخاتمة كالتالي:

المحور الأول : اليورو من الفكرة إلى التجسيد

المحور الثاني : منعكسات اليورو على النظام النقدي الدولي والإتحاد الأوروبي

المحور الثالث : منعكسات اليورو على الإقتصاد العربي

### **اليورو من الفكرة إلى التجسيد:**

اتسمت بداية القرن الواحد والعشرين بحدث تاريخي هام، تمثل في بداية التعامل باليورو كعملة نقدية فعلية إبتداء من تاريخ الفاتح جانفي 1999، مساهما بذلك تعويض مجموعة من العملات بعملة واحدة عليها تنافس الدولار أو تحل محله كعملة تقوم بوظائف النقود العالمية في التداول وفي الاحتياطي النقدي العالمي، والمساهمة في استقرار النظام النقدي الدولي.

لقد أخذ الدولار وزنه الدولي بعد إتفاقية بريتون وودز، حيث نص النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي حسب الإتفاقية على أن معادل عملة كل بلد من البلدان الأعضاء سيعبر عنه بالذهب أو بالدولار، وبعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1971 وقف إبدال الذهب بالدولار تبين واضحا عجز العملات الوطنية عن أداء دور النقود العالمية واتضح أن هناك ضرورة لإصلاح النظام النقدي الدولي.

بعد إنهيار نظام بريتون وودز، أصبح الدولار العملة الأولى التي تقوم بوظائف النقود العالمية، وأصبحت أغلب الاحتياطيات العالمية بالدولار، وأغلب السلع العالمية (النفط، القمح، البن، المعادن الثمينة وغيرها) تسعر بالدولار، وأصبحت قيمة احتياطيات معظم الدول مرتبطة تمام الارتباط بسعر صرف الدولار الذي يشكل حوالي 60% من إحتياطي المصارف المركزية من العملات الأجنبية في العالم<sup>(1)</sup>، وان أي انخفاض في سعر صرف الدولار يعني تراجع في قيمة الصادرات المسعرة بالدولار، خاصة النفط الذي يمثل نسبة كبيرة من صادرات الدول العربية، ويعود هذا التأثير لعدم وجود عملة عالمية بديلة يمكنها أن تحل محل الدولار أو توازنه.

إنهيار نظام بريتون وودز، وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة الذهب وما ترتب عن ذلك من مضاربات، وعدم إستقرار في أسعار الصرف وعدم استقرار اقتصادي ونقدي ومالي خلال عقدي السبعينات والثمانينات، كلها عوامل ساهمت في دفع أوروبا للتفكير بإنشاء عملة واحدة للمحافظة على الاستقرار النقدي والحد من المضاربات وضمان سياسة مالية ونقدية وإقتصادية تتميز بالاستقرار سواء على مستوى الإتحاد الأوروبي أو على مستوى النظام النقدي الدولي ككل، مدعمة بذلك إندماجها الإقتصادي واستكمال جوانب الوحدة الاقتصادية ومواجهة الاضطرابات التي يمكن أن تتعرض لها الأسواق النقدية والمالية الأوروبية بسبب تغيرات أسعار الصرف.

لقد بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي أواخر الستينات، حيث تم تشكيل لجنة أوروبية عام 1969 مكلفة بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بينها بصورة تدريجية، وقد أودعت تقريرها إلى المجلس الأوروبي عام 1971 متضمنا ضرورة إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية على عدة مراحل خلال فترة تتراوح من 7 إلى 10 سنوات، مع تطبيق هامش أسعار الصرف بين العملات الأوروبية يتراوح بين  $\pm 6\%$ . ولكن قبل البدء في تنفيذ توصيات اللجنة وفي نفس السنة (1971) أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية



قرارها الخاص بوقف تحويل الدولار إلى ذهب وما أحدثه هذا القرار من أزمة على النظام النقدي العالمي، وسارعت عندئذ الدول الأوروبية من خلال الإتحاد الأوروبي بإتخاذ قرار الإلتزام بتطبيق هامش  $\pm 2.25\%$  بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار، وبهامش  $\pm 1.25\%$  بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض، وقد أطلق على هذا النظام (نظام الثعبان داخل النفق).

خلال سنة 1992 أعلنت بريطانيا عن تعويم عملتها (الجنية الأسترليني) بسبب التدهور الشديد في قيمتها لعمليات المضاربة الواسعة على هذه العملة، أعقب ذلك انخفاض في أسعار صرف الليرة الإيطالية والكرون الدانماركي، وحدث اضطراب واسع في أسواق المال الأوروبية إيذانا بإنهيار نظام الثعبان داخل النفق ابتداء من سنة 1973، الأمر الذي استدعى التفكير من جديد للإتفاق بين دول المجموعة الأوروبية على إنشاء نظام نقدي أوروبي جديد من خلال إجتماع بروكسل عام 1979 يتلافى ويتحاشى عيوب نظام الثعبان الأوروبي. وقد تم الإتفاق على السياسة المالية والنقدية المشتركة التي تهدف إلى إقامة منطقة نقدية في أوروبا، وتم كذلك إنشاء وحدة النقد الحسابية (الإيكو) التي بدأ العمل بها خلال نفس السنة (1979) كوحدة للموازنة العامة للإتحاد الأوروبي والمكونة من سلة عملات دول الإتحاد، وضبطت قيمتها على أساس مساهمة كل عملة من عملات دول الإتحاد على أساس أوزان ترجيحية تتناسب مع حجم الناتج القومي لكل بلد وحصته في التجارة الخارجية لدول الإتحاد.

لقد جاءت إتفاقية ماستريخت عام 1991 ليتفق من خلالها الأوروبيون على وضع إستراتيجية للوصول إلى عملة أوروبية واحدة وتحديد المعايير الكمية للتقارب والتجانس الاقتصادي والنقدي، وكذلك المراحل والخطوات التفصيلية للوصول إلى الإتحاد النقدي. ففي عام 1998 تم تحديد الدول التي ستدخل اليورو وتتعامل به وتحديد سعر الصرف ما بين اليورو والعملات الأوروبية الأخرى واستبدال مؤسسة النقد الأوروبية بالبنك المركزي الأوروبي، فكانت إحدى عشرة (11) دولة أوروبية<sup>(2)</sup> التي قررت العمل باليورو، وثلاث دول (بريطانيا، الدانمارك، السويد) قررت الدخول لاحقاً رغم تحقيقها للشروط، ودولة واحدة (اليونان) لم تستوف الشروط الكمية آنذاك.

إن الخطط والسياسات التي سبقت إتفاقية ماستريخت لم تكن مستوفية للشروط اللازمة والكافية لإطلاق عملة أوروبية واحدة إلى أن إفتتح الأوروبيون بضرورة وضع معايير محددة للتقارب بين السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية، ولذلك تم تحديد معايير للتجانس على شكل شروط كمية ملزمة<sup>(3)</sup> تتعلق بمعدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف والعجز في الميزانية الحكومية والدين الحكومي. وقد أظهرت الدول الأعضاء درجة عالية من التقارب الإقتصادي في السياسة المالية والنقدية بعد تطبيق إتفاقية ماستريخت التي حددت مجموعة من المعايير الإقتصادية كشرط للانضمام إلى النظام النقدي الأوروبي والعملة النقدية الموحدة<sup>(4)</sup>، بحيث تقوم كل الدول بتحقيقها قبل الإنخراط في هذا النظام، وتتلخص هذه المعايير في الآتي:

- عدم تجاوز معدل التضخم للدولة الراغبة في الإنضمام حدود  $1.5\%$  من متوسط معدل التضخم في أكثر ثلاث دول من الإتحاد تمتعاً بالإستقرار في الأسعار.
- ألا يتجاوز عجز الميزانية للدولة الراغبة في الإنضمام حدود  $3\%$  من الناتج المحلي الإجمالي لها.
- ألا يتجاوز معدل الفائدة طويل الأجل للدولة الراغبة في الإنضمام حدود  $2\%$  من متوسط هذا المعدل في أكثر ثلاث دول من الإتحاد تمتعاً بالإستقرار في الأسعار.
- ألا تكون الدولة الراغبة في الإنضمام قد قامت بتخفيض عملتها خلال العامين السابقين بالنسبة لعملة أو عملات الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي.

وقد نجحت معظم الدول الأعضاء في تحقيق هذه المعايير ما عدا دولة اليونان<sup>(5)</sup> حيث بلغ معدل التضخم بها  $5.2\%$  وبلغ معدل عجز ميزانيتها إلى ناتجها المحلي حوالي  $4\%$ ، وبلغ معدل الفائدة  $9.8\%$ . أما بالنسبة لمؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي فقد زادت في معظم الدول الأعضاء عن النسبة المتفق عليها، وبالرغم من ذلك تمت الموافقة على دخول الإتحاد الأوروبي إلى النظام النقدي الأوروبي استناداً إلى النجاح الذي حققته هذه الدول على مستوى بقية المؤشرات والشروط التي حددتها إتفاقية ماستريخت مثلما يوضحه الجدول التالي<sup>(6)</sup>



## موقف دول الاتحاد الأوروبي من استيفاء شروط الانضمام الى اليورو ومشاركتها في آلية سعر الصرف الأوروبي (1998)

الدولة	معدل التضخم 1997	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 1997	الديون كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 1997	معدل الفائدة طويل الاجل 1997	مشاركة في الية سعر الصرف بداية 1998
المعدل المتفق عليه	2.7	3.5-	60	7.8	
الدول المشاركة في الاتحاد النقدي					
المانيا	1.4	2.7-	61.3	5.6	نعم
فرنسا	1.2	3-	58	5.5	نعم
ايطاليا	1.8	2.7-	121.6	6.7	نعم
اسبانيا	1.8	2.6-	68.8	6.3	نعم
هولندا	1.8	1.4-	72.1	5.5	نعم
بلجيكا	1.4	2.1-	122.2	5.7	نعم
النمسا	1.1	2.5-	66.1	5.6	نعم
فنلندا	1.3	0.9-	55.8	5.9	نعم
البرتغال	1.8	2.5-	62	6.2	نعم
ايرلندا	1.2	0.9	66.3	6.2	نعم
لكسمبورج	1.4	1.7	6.7	5.6	نعم
اليونان	5.2	0.4-	108.7	9.8	نعم
الدول التي بقيت خارج الاتحاد النقدي					
انكلترا	1.8	1.9-	53.4	7	لا
السويد	1.9	0.8-	76.6	6.5	لا
الدانمارك	1.9	0.7	65.1	6.2	نعم

Source: Deutsch Bank Research, new currency European, special Reborn, July, 1998, p. 10.

من الملاحظ أن إتفاقية ماستريخت ركزت في محورها الإقتصادي على قيام السوق الأوروبية المشتركة من خلال إحداث تقارب بين السياسات الإقتصادية للدول الأعضاء والوصول إلى وحدة نقدية تسمح بالتعامل بعملة نقدية واحدة ، مع تنسيق كامل للسياسات المالية والنقدية من خلال بنك مركزي أوروبي وإعتباره بمثابة مؤسسة ذات سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة للدول الاعضاء .

إن المرحلة الأخيرة لقيام الوحدة النقدية الأوروبية بدأت مع مطلع عام 1999 حيث تم الإعلان عن ميلاد وحدة النقد الأوروبية " اليورو " في الفاتح من جانفي ، مع تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة في النظام النقدي بصورة نهائية غير قابلة للتعديل ، وإنشاء البنك المركزي الأوروبي باعتباره السلطة النقدية فوق الوطنية .

لقد انتهى العمل باليوكو ، وتم تحويل أرصده بمعدل 1:1 ، وبدأ التعامل باليورو من قبل الدول الأعضاء التي دخلت منطقة اليورو ، وتم الإتفاق على مواصلة التعامل بالعملات الوطنية جنبا إلى جنب مع اليورو لغاية عام 2002 أين انتهى العمل بها نهائيا وسحبت من التداول خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2002 ، ليكتمل تشكيل منطقة اليورو لوحدها ككتلة اقتصادية تعادل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية حيث يبلغ عدد سكانها ما

يقارب 290 مليون نسمة ، وتبلغ حصتها من الناتج الإجمالي العالمي 18.6 % ، وتهدف من خلال وحدتها النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يتمثل أهمها في خلق سوق مالية واسعة على أسس موحدة ، وإيجاد دور فعال للعملة الأوروبية على المستوى الدولي وتحقيق التجانس في السياسات التجارية والزراعية المشتركة ، وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو.

لقد استطاع اليورو تعزيز قوته في أسواق الصرف، وحقق التكافؤ مع الدولار ثم تجاوزه في الأونة الأخيرة ليصل إلى سعر صرف يعادل 1.3 دولارا لليورو الواحد مع بداية عام 2005، بعدما كان يعادل 0.93 دولارا عشية إنطلاقه عام 1999 ، وهذا التحسن يرجع لعدة عوامل<sup>(7)</sup> ساعدت في تعزيز قوة اليورو نذكر منها:

- انهيار أسواق الأوراق المالية في البورصات، خاصة بورصة نيويورك الأمر الذي دفع بالاستثمار إلى التوجه نحو منطقة اليورو بعدما كانت صناديق الاستثمارات الأوروبية تتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

- زيادة الفرق في العائد على الودائع لصالح اليورو، بعد خفض الاحتياطي الفيدرالي نسبة الفائدة على الدولار بنصف نقطة في نوفمبر 2002 مما جعل العائد على الاستثمار أفضل في منطقة اليورو منه في الولايات المتحدة الأمريكية.

- الشكوك المتزايدة تجاه قوة الاقتصاد الأمريكي، وانعكاسات الوضع الدولي نتيجة التخوف من اندلاع حرب خليجية أخرى.

إن ما حققه اليورو من تقدم وتحسن في وضعه خلال فترة زمنية وجيزة جدا كعملة دولية قوية وناجحة، لم يكن نتيجة قرارات سياسية، وإنما على أساس قوى السوق العالمية، ولكي يتم استخدام عملة ما على نطاق عالمي وتقوم بوظائف النقود العالمية لا بد من توافر مجموعة من الشروط والعوامل في العملة نفسها وفي اقتصاد البلد المصدر لهذه العملة، مثلما هو الحال بالنسبة لليورو والاتحاد الأوروبي.

فكلما كانت حصة البلد في التجارة الدولية أكبر، فسوف يكون الطلب على عملته أكثر، وتكون مألوفة أكثر في السوق الدولية، وقد فاقت حصة الإتحاد الأوروبي من التجارة العالمية 19 % عام 1998، في حين سجلت حصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على التوالي 17 % و 8 % . كذلك ضرورة توفر الثقة في قيمة العملة باستقرار قيمتها، فالتضخم المرتفع يسبب حالة من عدم اليقين وعدم الثقة في الاقتصاد وفي قيمة العملة، ولم تتجاوز معدلات التضخم في الإتحاد الأوروبي نسبة 1,3 % عام 1997 وما له من مدلول كبير بالنسبة لاستقرار عملة اليورو. ويجب كذلك توافر أسواق مالية متحررة وواسعة وعميقة في البلد المصدر للعملة لأنها تساهم في زيادة الطلب الدولي على العملة من خلال الاستثمارات العالمية، وهذا ما حققه الإتحاد الأوروبي بعد إعادة هيكلة النظام المصرفي الأوروبي وخلق أسواق ومؤسسات وأدوات مالية جديدة منتشرة في دول القارة الأوروبية وخارجها، وكذلك يجب توفر ثقة الاستقرار السياسي في البلد المصدر للعملة، زيادة على المؤشرات الاقتصادية المحققة<sup>(8)</sup>

#### مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية لكل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

المؤشر	الإتحاد الأوروبي	و.م. الأمريكية
عدد السكان (1998) بالمليون نسمة	290	267
الناتج المحلي الإجمالي (1997) تريليون دولار	7046	6071
النسبة من الناتج العالمي %	19	20
النسبة من التجارة العالمية %	19	17
معدل التضخم (1997) %	1,3	1,5

المصدر : رايح شريط، الاقتصاد الجزائري واليورو - مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة - جامعة الجزائر، العدد 2003/08، ص: 56.

كل هذه العوامل توفرت بدرجة عالية لدى الإتحاد الأوروبي، مما ساعد على وجود عملة اليورو كعملة عالمية قادرة أن تكون عملة احتياطيات دولية تعتمد عليها المصارف المركزية للدول في تكوين احتياطياتها،



وعملة ادخار ومبادلات وتدخل في أسعار الصرف، ووسيلة للتبادل وتسوية المبادلات التجارية الخارجية، ووحدة حسابية ومقياس للقيمة في الأسواق العالمية.

### منعكسات اليورو على النظام النقدي الدولي والاتحاد الأوروبي:

لقد عاشت دول الاتحاد الأوروبي حالة استنفار قصوى طيلة السنوات الخمس التي سبقت عملية إطلاق العملة الجديدة "اليورو"، نتيجة شعورها بالخوف من عدم تمكن هذه العملة تبوأ مكانتها الدولية، لكن سرعان ما انتقل هذا الاستنفار والخوف إلى بقية دول العالم وخاصة أمريكا بعد إطلاق اليورو عام 1999، لأنها شعرت وأدركت ما يعانيه الدولار من فقدان سلطته في أسواق المال العالمية، فعلاقات المال والتجارة لدول الاتحاد الأوروبي الداخلية والخارجية سوف تتحدد باليورو الذي يشكل تهديدا حقيقيا للدولار، ويعني هذا تراجع سلطة الأمريكيين وحريرتهم في أسواق المال العالمية التي كان التعامل بها بالدولار الأمريكي والين الياباني لينشأ نظام نقدي دولي ثلاثي الأقطاب: قطب اليورو وقطب الدولار وقطب الين وهذا مباشرة بعد إطلاق العملة الأوروبية الجديدة "اليورو".

انطلاقاً من سنة 1999 (سنة إطلاق اليورو) شهد العالم تحولات عميقة ليس فقط على المستوى النقدي والمالي، بل كذلك على المستويين الاقتصادي والسياسي، ولم يقتصر تأثير العملة الجديدة "اليورو" على الفضاء الأوروبي فقط بل تأثر العالم بآثره، وانعكس التعامل باليورو على كافة الأسواق العالمية نظراً للثقل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي ضمن الاقتصاد الدولي. فالدول الأوروبية الإحدى عشر التي دخلت الدفعة الأولى في نظام اليورو تملك لوحدها اقتصاداً يماثل مكانة الاقتصاد الأمريكي إن لم نقل يفوقه في أغلب المؤشرات، ويكفي أن نشير إلى ثقل معاملات الاتحاد الأوروبي مع البلدان النامية فقط، إذ نسجل ما يفوق نسبة 22% من صادرات الاتحاد تذهب إلى أسواق البلدان النامية<sup>(9)</sup> وبالتالي سيكون التعامل مع هذه البلدان باليورو مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليه في سوق الصرف الدولية.

مما لا شك فيه، أن منعكسات اليورو قد مست جوانب عديدة: اقتصادية، سياسية، مالية، نقدية، أثرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على العلاقات الدولية، وأحدثت تحولات عميقة فيها، وخاصة على المستويين الاقتصادي والنقدي الدولي والأوروبي.

### أولاً: على المستوى الدولي:

لقد ظهرت وتركزت منعكسات اليورو في النظام الاقتصادي والنقدي الدولي في المجالات التالية:

1- قام الدولار قبيل ظهور اليورو بالدور الرئيسي في تسعير التبادل التجاري العالمي، حيث سجل سنة 1995 نسبة 47,6% من التجارة العالمية مسعرة بالدولار مقابل 15,3% بالمارك و 4,8% بالين و 6,3% بالفرنك الفرنسي و 5,7% بالجنيه الإسترليني، وكان ما يقارب 72% من إجمالي التداول الفوري يتم بالدولار والذي يبلغ حجمه اليومي بحدود 1200 مليار دولار<sup>(10)</sup>. وباعتبار أن اليورو هو البديل لعملات دول الاتحاد، فهذا يعني أن 30% من صادرات العالم تقوم الآن باليورو، وأن كل التجارة البينية في دول الاتحاد هي الآن مسعرة باليورو أي ما يعادل 60% من التجارة الخارجية لدول الإتحاد، خاصة وان حجم التجارة الخارجية (صادرات - واردات) لدول الإتحاد الأوروبي مع دول العالم الأخرى قد فاقت مثيلتها للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن اليورو أحرز تقدماً خارج الإتحاد الذي يملكه الإتحاد في الاقتصاد العالمي، زيادة على إحلاله محل الفرنك الفرنسي كعملة تسعير ودفع واحتياط في غرب وشمال ووسط إفريقيا، وحل محل المارك الألماني في دول أوروبا الشرقية والوسطى التي كانت تربط عملاتها بالمارك، خاصة وأن عشر دول منها هي الآن ضمن دول الإتحاد، كما أن دول حوض المتوسط التي ترتبط أغلبها باتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية تعتمد اليورو بنسب عالية كعملة دفع وتسعير واحتياطي. وسيتم لاحقاً تفكيك العلاقة بين الدولار وتسعير النفط في السوق الأوروبية على الأقل. كما أن تراجع دور الدولار كعملة احتياط ووسيلة تبادل وتسعير في التجارة العالمية أدى إلى تقليل الطلب عليه وبالتالي انخفاض قيمته.

2- تحتفظ البنوك المركزية باحتياطي في العملات الأخرى القابلة للتحويل لتدخل في سوق الصرف، ويلعب حجم الاستيراد دوراً مهماً في تحديد الحاجة إلى الاحتياطيات. لقد كان الدولار يشكل طيلة العقود السابقة



أهم عملة احتياط في البنوك المركزية، فحوالي 60% من احتياطيات العالم كانت بالدولار مقابل 15.3% بالمارك و 3.6% بالجنيه الإسترليني و 6% بالين و 1.9% بالفرنك الفرنسي. ولكن بعد ظهور اليورو كعملة مستقرة أدى إلى اعتماده كمستودع للقيمة، وأصبح عملة احتياط في المصارف المركزية لدول العالم، وبالتالي منافسا قويا للدولار في الاحتياطيات العالمية. زيادة على كون اليورو أصبح وسيلة لعقد الصفقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول العالم ووسيلة لتقديم القروض والمنح مما زاد في وزنه كعملة احتياط على حساب الدولار والين وأصبحت غالبية الدول تفكر في كيفية الزيادة في نسب الاحتياط في اليورو تجنباً لمتغيرات انخفاض سعر صرف الدولار. وقامت الدول الأوروبية ببيع جزء كبير من احتياطياتها بالدولار مما ساهم في انخفاض قيمته.

3- أصبح اليورو عملة المحافظ الاستثمارية وعملة التعامل الرئيسية في سوق المال الأوروبية بدلا من العملات الأوروبية والدولار، وبالتالي أصبح عملة البورصات الأوروبية، خاصة وأن اندماج الأسواق المالية الأوروبية ساعد في تخفيض تكاليف الصفقات المالية والحد من تعدد أسعار الفائدة وزيادة عرض الأصول المقومة باليورو.

لقد أصبح اليورو منافسا قويا للدولار، وستزداد حدة المنافسة بعد تحول العديد من الدول المصدرة للنفط للتسعين باليورو والاعتماد عليه في احتياطياتها مما أحدث وسيحدث عدم استطاعة الولايات المتحدة الأمريكية تسديد كل ديونها ومدفوعات الخارج بعملة محلية مما يجعلها تواجه مشكلة تمويل كبيرة، الأمر الذي ترفضه الدوائر المالية والنقدية والسياسية الأمريكية.

### ثانيا: على المستوى الأوروبي:

يعتبر اليورو أداة لسياسة نقدية ومالية واقتصادية واحدة وبالتالي تقليص التفاوت في السياسات الأوروبية، مما يدفع أكثر فأكثر إلى تقوية وتمتين الروابط بين دول الاتحاد الأوروبي وتحقيق الاستقرار السياسي، فهو يشكل حافزا للعمل بسياسة خارجية مشتركة لأنه يقوي المصالح المشتركة بين دول الاتحاد مما يجبرها على الدفاع المشترك عن مصالحها المشتركة. فالبيورو بالنسبة لأوروبا يعني الحرية ورفع كل الحواجز بين دولها لتصبح فضاء مفتوحا لا تعترف بالحواجز، وسوف يمتد تأثير البيورو إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية داخل الإتحاد الأوروبي.

1- أدى وسيؤدي التعامل بالبيورو إلى تسهيل التبادل التجاري بين دول الإتحاد الأوروبي، فالمبادلات التجارية وعمليات التحويل أصبحت بسرعة أكبر وبثقة أكبر لعدم وجود تغيرات مفاجئة في معدلات سعر الصرف، وتقليص التباين في أسعار السلع والخدمات بين دول الإتحاد مما يزيد من حدة المنافسة وتخفيض التكاليف والأسعار وزيادة الكفاءة التنافسية للمنتجين على مستوى السوقين الأوروبية والعالمية، كذلك الزيادة في الاستثمارات طويلة الأجل نظرا لتقلص درجة مخاطر سعر الصرف.

2- قام وسيقوم البيورو بدمج أسواق المال الأوروبية في سوق واحدة للأسهم تتمتع بحجم أكبر وسيولة أكثر، وبالتالي تصبح هذه السوق قادرة على منافسة سوق الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة بعد إطلاق سندات البيورو، وحولت السندات المقومة بالإيكو وبالعملات الوطنية لدول الإتحاد إلى سندات مقومة بالبيورو والتي تعادل 7000 مليار دولار<sup>(11)</sup>. لقد أعطى البيورو المراكز المالية الأوروبية (باريس، فرانكفورت...) مزيدا من العمق والانتساع، وزيادة تكامل واندماج المؤسسات المصرفية الأوروبية لتكوين سوق مالية مصرفية موحدة مع زيادة الاندماج بين المؤسسات والشركات في دول الإتحاد وتمكين الصناعات الأوروبية من التوسع في السوق الأوروبية، كما يمكن التعامل بالبيورو من زيادة حركة رؤوس الأموال داخل الإتحاد مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة التشغيل والنمو الاقتصادي داخل الإتحاد.

3- أنهى التعامل بالبيورو في مخاطر تقلبات أسعار الصرف، فالتعامل بعملة واحدة تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار هو الأكثر أمانا في التعامل بعملة كثيرة تتفاوت وتتقلب أسعارها كل يوم، زيادة على زوال أثر المضاربين الذين يضاربون على تغيير أسعار العملات الوطنية لدول الإتحاد.

4-يفتح اليورو آفاقا جديدة لرجال الأعمال والسياح القادمين إلى أوروبا، فهم ومن خلال تعاملهم باليورو سينقادون خسارة عمولات التحويل وفروقات الأسعار بين العملات، ولن يعيقهم بعد الآن تبديل عملاتهم خلال تنقلهم من بلد إلى آخر داخل الإتحاد.

### **منعكسات اليورو على الاقتصاد العربي:**

لقد وفر اليورو أمام الدول العربية خيارا نقديا عالميا جديدا ساهم في الحد من هيمنة الدولار وربما من الهيمنة الأمريكية ذاتها<sup>(12)</sup>، هذا الخيار سيكتسي أهميته لدى الدول العربية من درجة عمق العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع الاتحاد الأوروبي. فالإقتصاد العربي يرتبط بقوة باقتصاد الإتحاد من خلال المبادلات التجارية والاستثمارات والدعم المالي، وستزداد وتحسن هذه العلاقات الاقتصادية من خلال الاتفاقيات الاقتصادية التي يعقدها الإتحاد مع دول العالم العربي سواء تعلق الأمر باتفاق الشراكة الأورو-متوسطية مع دول حوض المتوسط الجنوبية (مؤتمر برشلونة 1995)، أو اتفاق التعاون الأورو-الخليجي الموقع بتاريخ 15 يونيو 1988 والذي يكرس فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجانبين، زيادة على ما يحدث من تكريس للعلاقات الاقتصادية ضمن مجموعة 5+5، وهذا كله يدخل في إطار إعادة تشكيل المنطقة العربية التي تتجاذبها رؤى أمريكية من خلال مشروع الشراكة الشرق أوسطية ورؤى أوروبية من خلال المشروع الأورو-متوسطية. وإذا كان من أبرز معالم العولمة الاقتصادية هو التحرير التجاري للسلع والخدمات من جهة، وتحرير انسياب رأس المال في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة من جهة أخرى، فإنه يبدو جليا استحالة الأقطار العربية مواجهة قوى احتكارية متوحشة تفرضها تحديات العولمة نظرا لما يميز اقتصادياتها من شبه تخلف إنتاجي ورأسمالي. لذا أصبح من واجب حكوماتها البحث عن كفاءات العمل الجماعي في شكل تكتلات إقليمية عربية، وكذلك البحث عن كفاءات مشاركة مع دول الجوار الإقليمي في الجنوب والشمال والشرق، علها تستطيع الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف، وتضمن حماية لنفسها من هجمة العولمة. إن إعادة تشكيل المنطقة العربية بات أمرا ضروريا تدعو له كافة الرؤى وإن اختلفت في توجهاتها، سواء تعلق الأمر بالرؤية العربية أو الرؤية الشرق أوسطية، أو الرؤية المتوسطية أو الرؤية الأمريكية الجديدة للشرق الأوسط الواسع.

وعلى الرغم من أن مشروع التعاون العربي (الرؤية العربية) هو الأقدم تاريخيا، إلا أنه تصادم مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيق تكامل اقتصادي عربي، ارتبطت بضعف الروابط التجارية والصناعية، وضعف الدعم المالي، والمخاطر المصاحبة لأوضاع عدم الاستقرار السياسي، وغياب الثقة في قطاعات الأعمال، وغياب تام لتنسيق السياسات الخاصة بدعم التجارة والتنمية، وعدم إدراك خطورة التحديات المشتركة التي تواجهها البلدان العربية في عصر العولمة الأمريكية والأوروبية، زيادة على اختلاف المكونات السياسية (تعدد النظم السياسية)، ووجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وتخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية، وانتشار الفساد المالي والإداري، وضعف البنية التحتية، وكثرة النزاعات المسلحة (السودان) والحروب الإقليمية (حرب العراق). وكانت النتيجة عدم تفعيل التعاون العربي سواء على المستوى التجاري بحيث لم تتجاوز حصة التجارة البينية العربية نسبة 9% من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية عام 2002، وهي لا تزيد في أحسن حالاتها عن 10% من مجموع التبادل العربي العالمي، أو على المستوى الرأسمالي بحيث لا تتجاوز الاستثمارات العربية البينية حدود خمسة ملايين دولار وهو رقم يكاد أن يهمل لو عرفنا أن ما يقارب الألفين مليار دولار حجم الثروات المالية العربية في شكل استثمارات مباشرة وودائع بالخارج.

الدول العربية التي فشلت إلى حد كبير في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق الاندماج والتكامل وتكوين أسواق مشتركة ومناطق حرة، لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن التطورات التي تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية، بل وجدت نفسها مجبرة للدخول في هذه الفضاءات الاقتصادية الجديدة التي فرضتها عولمة الاقتصاد وشموليته، وأصبحت تبحث منفردة على ترتيبات حمانية لاقتصادياتها وذلك عن طريق الدخول في شراكات اقتصادية إقليمية كبرى تحركها قوى التنافس الحاد بين أوروبا وأمريكا، فمنها من اعتنق الشرق أوسطية ومنها من اعتنق المتوسطية ومنها من مازال يتأرجح قراره بين هذا وذاك.





إن تأثير اليورو على الاقتصاديات العربية سوف يتركز عبر قنوات التجارة الخارجية والاستثمارات وينعكس على الاحتياطيات من العملات الأجنبية وعلى عملة الربط للعملات الوطنية. فعلى مستوى التجارة الخارجية يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول والأهم بالنسبة للدول العربية خاصة وأن الجزء الأكبر من الصادرات العربية توجه للاتحاد، وكذلك القسم الأعظم من الواردات العربية تأتي منه، ويكفي أن نشير إلى أن حجم التجارة العربية غير النفطية مع أوروبا يزيد عن 100 مليار دولار في حين لا يتعدى 60 مليار دولار مع أمريكا، هذا الحجم مؤهل للزيادة نظرا للاهتمام الكبير الذي يولييه الإتحاد الأوروبي للمنطقة العربية، نتيجة التنافس بينه وبين أمريكا للاستحواذ على أسواقها. فدول الخليج تحظى بأهمية كبيرة لدى الإتحاد في ضوء ما تتمتع به من أهمية اقتصادية واستراتيجية، حيث تمثل منطقة الخليج مركز الثقل النفطي العالمي بإنتاجها ما يقارب 15 مليون برميل يومي من أصل 70 مليون برميل على المستوى العالمي، زيادة على امتلاكها لأكثر احتياطي نفطي في العالم وصل إلى 700 مليار برميل عام 2003 أي ما يعادل نسبة 66% من إجمالي الاحتياطي العالمي، كما تحتل دول الخليج موقعا جغرافيا استراتيجيا يوفر لها خاصية تجارية متميزة بسوقها الواسعة المستقبلة للمنتجات الأوروبية حيث يعد الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لدول الخليج بقيمة مبادلات تجارية إجمالية وصلت إلى نحو 50 مليار يورو عام 2001، وهو ما يعادل 50% من حجم تجارة الإتحاد مع العالم العربي، كما يعد الإتحاد ثاني أكبر مستورد للمنتجات الخليجية بعد اليابان بقيمة 17 مليار دولار عام 2001 أي ما يعادل 9% من إجمالي الصادرات الخليجية، تمثل الصادرات النفطية منها حوالي 65% وهو ما يعادل 23% من إجمالي الواردات النفطية للاتحاد.

أما منطقة المغرب العربي، فهي أكثر تعاملًا مع الإتحاد الأوروبي تاريخيا، وقد تركزت أكثر فأكثر من خلال اتفاقيات الشراكة الأوروبية-متوسطية التي وقعتها كل الدول المغربية ما عدا ليبيا التي تسعى لتوقيعها، والتي سنترجم بإنشاء منطقة تجارة حرة في غضون عام 2010، ويكفي أن نشير إلى حصة أوروبا من الصادرات المغربية خلال عقد التسعينات التي تجاوزت 70%، وبالمقابل سجلت حصة أوروبا من الواردات المغربية لنفس الفترة 68% وهو ما يؤكد كثافة التعاملات التجارية لدول المغرب العربي مع الإتحاد مقارنة بتعاملها التجاري مع بلدان القارات الأخرى، مثلما يوضحه الجدول التالي<sup>(13)</sup>

#### معدل المبادلات التجارية للدول المغربية مجتمعة حسب القارات (من مجموع الصادرات والواردات عام 2002)

القارات	الصادرات (%)	الواردات (%)
الاتحاد الأوروبي	72.3	69.8
إفريقيا	4.6	3.1
أمريكا	16	17
آسيا	6.4	8.9
أستراليا	0.7	1.2

Source : les relations entre l'Europe et le sud de la Méditerranée, conclusion du séminaire de LISBONNE, 04 Décembre 2002.

أما دول الشرق الأوسط فهي كذلك تميزها علاقات تجارية واسعة مع الإتحاد الأوروبي، وسوف يتحسن التبادل التجاري بينهما بسبب تحسن تجارة السلع والخدمات، فهناك الكثير من الاتفاقيات بين دول الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية-متوسطية التي وقعتها كل من مصر والأردن ولبنان وسوريا والسلطة الفلسطينية. ويكفي أن نعطي مثلا عن التجارة الخارجية لسوريا وتعاملها مع الإتحاد الأوروبي حيث بلغت نسبة صادراتها تجاه الإتحاد عام 2003 ما يفوق 54% من مجموع الصادرات السورية، وبالمقابل بلغت نسبة وارداتها من الإتحاد لنفس السنة أكثر من 32% من مجموع الواردات السورية. وكذلك الحال بالنسبة للتجارة الخارجية الأردنية (صادرات-واردات) التي سجلت نسبة 22% مع دول الإتحاد عام 2003 في حين لم

تتعدى 14% مع أمريكا، وهي نسب تقترب بكثير من النسب المسجلة على مستوى التجارة الخارجية لأغلبية بلدان الشرق الأوسط الأخرى مع الاتحاد الأوروبي<sup>(14)</sup>.

ومهما ثقل وزن المعاملات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، فإنه تجدر الإشارة إلى هيكل الصادرات العربية الذي تهيمن عليه المحروقات، والتي تخضع أساسا لمنطق الأوبك في فوترتها (تسعيرتها) بالدولار الأمريكي، وهذا ما يطرح مشاكل بالنسبة للاقتصاديات العربية خاصة عندما تراجع الدولار أمام اليورو مما يعرضها لخسائر كبيرة، فهي من جهة بحاجة إلى اليورو لتسديد تعاملاتها مع الاتحاد الأوروبي في حين تتلقى عوائدها من المحروقات بالدولار، وهذا ما يرحح مستقبلا الاتجاه نحو تسعير النفط المصدر للاتحاد باليورو، وستكون كل القروض والمساعدات وكل المعاملات معه باليورو، الذي سيشكل عملة دفع مستحقات التجارة الخارجية، وأداة للتدخل في سوق الصرف وعملة احتياطي رئيسية. أما الصادرات خارج المحروقات فهي ضعيفة جدا وستلحق منافسة غير متوازنة داخل السوق الأوروبية بحكم انخفاض تكاليف تصنيعها وبحكم ازدياد تكامل اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي التي ساهم في زيادة تكاملها العملة الموحدة "اليورو".

تعتمد غالبية الدول العربية على الدولار بشكل أساسي في احتياطياتها من العملة الأجنبية، وكذلك في حساباتها ومعاملاتها الدولية مما يجعلها معرضة للهزات الاقتصادية، فكما اهتز الاقتصاد الأمريكي واهتز الدولار مثلما يحدث الآن اهتزت وراء ذلك اقتصاديات البلدان العربية بشكل تبعي، فانخفاض قيمة الدولار تجاه قيمة اليورو والتي حددها سعر الصرف 1,34 دولارا لليورو الواحد في جانفي 2005 سيؤثر سلبا على قيمة الاحتياطي العربي، ولكن عند اعتماد أكثر من عملة رئيسية كاحتياطي فإن تأثير الانخفاض في سعر الصرف سيكون أقل حدة، لذا فعلى الدول العربية وبحكم علاقتها مع الاتحاد الأوروبي أن تعتمد اليورو كعملة احتياطي رئيسية جنبا إلى الدولار وهذا يعني أنه يجب شراء اليورو لتتويع سلة احتياطيات المصارف المركزية العربية بمزيد من اليورو بدلا من الاعتماد على الدولار فقط.

لقد أتاح اليورو أمام الدول العربية فرصة كبيرة لربط عملاتها بسلة عملات الشركاء التجاريين، وبما أن الاتحاد الأوروبي هو من أهم الشركاء التجاريين فيجب أن يحتل اليورو الحصة الأكبر في السلة زيادة على الدولار والين، لأن ربط العملات المحلية للدول العربية بالدولار فقط سيؤثر على الاحتياطي من العملات الأجنبية وعلى التجارة الخارجية وعلى الميزانية العامة والقروض الخارجية ويجعل العملة المحلية عرضة للتقلبات التي شهدتها وسيشهدتها الدولار. ولقد أثبتت التجربة الاقتصادية أن الدول التي ترتبط عملاتها المحلية بسلة عملات أجنبية حققت استقرارا أفضل في أسعار صرف عملاتها وتجارها الخارجية من تلك التي تعتمد الربط بعملة أجنبية واحدة<sup>(15)</sup>.

### **خلاصة واستنتاجات:**

إذا كان الدولار عملة وطنية تحولت إلى عملة تقوم بوظائف النقود العالمية في ظل ظروف عسكرية وسياسية واقتصادية، فإن اليورو نشأ ليكون عملة عالمية يتوقف مستقبله في النظام النقدي الدولي على استقراره وقوته ومدى نجاح السياسات النقدية والمالية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي، وهناك من العوامل ما يجعله يتبوأ فعلا مكانة العملة العالمية القوية والأكثر استقرارا من العملات العالمية الأخرى (الدولار والين)، فهو يتكون من سلة من العملات الأوروبية القوية داخل مجموعة من البلدان المستقرة لها مصرف مركزي واحد قائم على أسس سياسية نقدية ومالية صارمة. وهذا كله سيشجع البنوك المركزية لدول العالم على غرار الدول الأوروبية لاعتماد اليورو كعملة احتياطي وتخفيف الوزن النسبي للدولار في التعاملات الدولية والاحتياطيات، وبذلك سيشكل اليورو وقد شكل تهديدا حقيقيا للدولار وللإقتصاد الأمريكي، والمساهمة في إعادة تقاسم النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على حساب الدول الأخرى، خاصة النامية والعربية منها، ويكون عاملا مشجعا وقدوة تقدي بها التكتلات الاقتصادية الأخرى للتفكير بإنشاء عملة موحدة، وهذا ما تسعى له دول مجلس التعاون الخليجي.

على الدول العربية الإدراك الواعي لما يجري اليوم من تنافس بين الدولار واليورو أقل ما يقال عنه أنها حرب صامتة بين أمريكا وأوروبا، تسعى من خلالها أمريكا استرداد ما ضيعه الدولار أمام اليورو وذلك باللجوء إلى زيادة سعر الفائدة كي تستقطب رؤوس الأموال من الخارج، وهو الإجراء الذي يساهم في ارتفاع نسبة البطالة وانحصر الوظائف وبالتالي ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى زيادة اليورو على الأقل في دول الإتحاد

بمعدلات أكبر من معدلات نمو اقتصاده ، وبالتالي عدم قدرة استيعاب اقتصاد الاتحاد لهذه الزيادة الحاصلة في اليورو مما سيحدث اختلالا في السوق الأوروبية يجعل المصرف المركزي الأوروبي في حيرة نتيجة تنامي اليورو. ومهما يكن فالدول العربية عليها أن تعي جيدا هذه التقلبات في أسعار العملات العالمية، فهي مجبرة اليوم أكثر من وقت مضى بالتعامل مع كل العملات وتنويع احتياطاتها منها حتى تخفف حدة الصدمة إذا انخفض سعر صرف عملة على حساب الأخرى.

### استنتاجات:

- أصبح اليورو بديلا رئيسيا للدولار في مجمل التعاملات الدولية، وسيزداد الطلب عليه نظرا لارتفاع سعر صرفه.
- أحرز اليورو تقدما مذهلا أمام العملات العالمية الأخرى في تسعير التبادل التجاري العالمي، وكاحتياطي في البنوك المركزية، زيادة على كونه وسيلة لعقد الصفقات ومنح القروض والمنح.
- أصبح اليورو عملة المحافظ الاستثمارية، وعملة التعامل الرئيسية في سوق المال الأوروبية.
- إمكانية تحول العديد من الدول العربية المصدرة للنفط للتسعير باليورو بعدما سجلت خسائر جراء ارتباطها بالدولار لتسعير صادراتها النفطية.
- تأثير اليورو على الاقتصاديات العربية يتركز عبر قنوات التجارة الخارجية والاستثمارات، خاصة وأنها تعتمد على الدولار كاحتياطي من العملة الأجنبية.

### توصيات :

- على الدول العربية أن تعي كل التغيرات التي تحدث على الساحة الاقتصادية والمالية لمسايرتها والتحكم فيها، والإدراك الواعي لما يجري من تنافس بين الدولار واليورو.
- على الدول العربية أن تجعل من نجاح العملة الأوروبية الموحدة عاملا مشجعا وقوة تقفدي بها لتكوين سوق عربية مشتركة وعملة عربية موحدة.
- على الدول العربية التعامل مع كل العملات العالمية وتنويع احتياطاتها منها، خاصة اليورو.
- على الدول العربية إدراك أن قوة العملة هي نتيجة قوة الاقتصاد.



## المراجع حسب تسلسلها في النص

- <sup>1</sup> - ماتيوخين- مشكلات النقود والأنظمة النقدية التسليفية في الرأسمالية – ترجمة: د. عارف دليلة – دار الطليعة، بيروت، 1979، ص: 116.
- <sup>2</sup> - هانس مارتن و هارالد شومان – فخ العولمة – عالم المعرفة – ترجمة: د. عدنان عباس علي – الكويت ، 1998، ص: 140.
- <sup>3</sup> - محمد محمود الإمام – التكامل الإقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق – معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، 2000، ص: 227.
- <sup>4</sup> - مجلة الدراسات المالية والمصرفية – العدد 10 ، سبتمبر 1999 ، ص: 28.
- <sup>5</sup> - أحمد حسين الرفاعي – أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوروبي والمصارف العربية – أبو ظبي، 1997، ص: 62.
- <sup>6</sup> - Deutsch Bank Research, new currency European, special Rebot, July, 1998, p. 10.
- <sup>7</sup> - هنري توفيق عزام – السوق الأوروبية الموحدة وآثارها المحتملة على النشاط المصرفي والمالي – ملف الأهالي الإقتصادي – العدد 06، المجلد 07، 1997 ، ص: 02.
- <sup>8</sup> - رابح شريط، الاقتصاد الجزائري واليورو – مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة – جامعة الجزائر، العدد 2003/08، ص: 56.
- <sup>9</sup> - صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد – أبو ظبي، 2002.
- <sup>10</sup> - مغاوري شلبي علي – اليورو: الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم ، القاهرة، زهراء الشرق، 2000.
- <sup>11</sup> - السنندرو براتي و جاردن شيناسي – تأثير الاتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي على الأسواق المالية الأوروبية – مجلة التمويل والتنمية – المجلد 34 - العدد 03، 1997، ص: 43.
- <sup>12</sup> - رسلان خضور – اليورو: موقعه في النظام النقدي الدولي ومنعكساته على الاقتصاد السوري – مجلة بحوث اقتصادية عربية – العدد 16 – 1999، ص: 22.
- <sup>13</sup> - les relations entre l'Europe et le sud de la Méditerranée, conclusion du séminaire de LISBONNE, 04 Décembre 2002.
- <sup>14</sup> - الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003
- <sup>15</sup> - رالف زبيرنبك – أثر اليورو على تجارة وميزان مدفوعات الاقتصاديات العربية ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2000، ص : 65.